

## محمد الهيني



تقديم للوثيقة مقتبس من موقع هسبريس

استطاع القاضي محمد الهيني، والذي تعرض للعزل من مهنته بقرار إداري من المجلس الأعلى للقضاء، أن يحشد تضامنا سياسيا وحقوقيا كبيرا معه، وذلك في محنته التي يجتازها حاليا، والتي يقول المتضامنون معه إنها "عقاب ضد الهيني على مواقفه وآرائه المدافعة عن استقلالية القضاء، ودوره الدستوري الطبيعي في حماية حقوق وحرريات المواطنين".

ويعتبر كثير من الحقوقيين ورجال القانون أن الهيني بات رمزا للقاضي الذي يصدق بكلمة الحق دون الخشية من لومة لائم، حتى لو تعرض للعزل والتضييق على قوته ومعيشتته، باعتبار أنه يوجد اليوم بدون راتب، وبدون معاش أيضا، رغم أنه قضى أكثر من 17 سنة يزاول مهنة القضاء، ويسعى إلى تطبيق مفهوم العدالة في البلاد.

الهيني الذي واجه قرار عزله من طرف السلطات القضائية العليا بقوله "اطمننوا لن نموت جوعا أو عطشا، لأن شعبنا في أفكارنا لا في بطوننا"، اشتهر بمناوئته للسياسة العدلية والقضائية التي ينهاجها وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، كما أنه انتصر في كثير من الكلفات للمظلومين، ومن ذلك حكمه لصالح المعطلين ضد الدولة في شخص رئاسة الحكومة، كما أنه أول قاضٍ يحكم بحق المرأة السلالية في الإرث.

ويحيط ناشطون حقوقيون وإعلاميون القاضي المعزول بكثير من التضامن، داعين إلى رفع قرار العزل عن الهيني، باعتبار أن الرجل لم يقم بأي ذنب سوى أنه حارب باستماتة مظاهر الفساد، والرشوة، وواجه "التماسيح والعفراريت" الذين يتحكمون في القضاء، وهو ما عرضه للمحنة التي يعيشها حاليا، بحسب المتضامنين الأكثر مع الهيني.

أهم وجهات النظر المنشورة بعد عزل الدكتور محمد الهيني المعروف إعلاميا  
بقاضي الرأي المعزول

عَزَلْتُمْ قِيَمَةَ قَضَائِيَّةٍ مُضَافَةً، فَبِمَاذَا أَنْتُمْ مُعَوِّضُوهُ.

نبيل محمد بوحميدي.

يمكن أن يحس أي مواطن بالأسى والأسف إتجاه ما آل إليه التدافع الحاصل على  
مستوى ورش إصلاح القضاء، بكل ذلك الأسى والأسف أكتب إلى كل من يهمله  
الأمر، وأقول وأجري على الله فيما أقول؛

أقول أصبحنا في البلاء سواء وعليه أعطي لنفسي حق الكلام، فالعدالة بداية  
وانتهاء قضية مجتمع، ولست أبالي إذا قال الناس من بعد كلامي أنني أناصر أحدا  
لأنني مقتنع بأنني لا أناصر إلا قناعاتي، فليتفكر أهل المنطق والعقول فيما سأقول؛

لقد تم عزل قاض تمكن من أن يجعل من القضاء الإداري المغربي، قضاء  
مشهودا له بالإجتهد والاستقلالية؛

فهو من كان مقررا في حكم قضى بإنصاف المعطلين المغاربة، وفي حكم قضى  
بأحقية المرأة السلالية في الإرث، وفي حكم كرس  
لمسؤولية النيابة العامة عن الخطأ القضائي في الإشراف على الشرطة القضائية؛  
وفي حكم يحفظ الحق الدستوري في الوصول إلى المعلومة، وفي حكم مؤسس على  
ضرورة تحقيق التوازن بين حماية المال العام من جهة وحماية حقوق المواطنين من  
جهة أخرى؛ (... إلخ)

قاض إستطاع أن ينتزع مكانة دولية للقضاء المغربي، بتعيينه مستشارا دوليا في  
شؤون العدالة والحقوق الكونية؛ قاض كان واضحا فيما يلزم أن يكون عليه مسار  
استقلالية القضاء بالمغرب؛

قاض إستطاع أن يغير التمثلات الذهنية السلبية لدى المغاربة بخصوص القضاة؛

قاض إستطاع ان يثبت لنا أن الكثيرين لم يستوعبوا بعد معنى السلطة القضائية، وأن الأمر قد تم إستصغاره لدرجة أننا في دولة تريد قضاة شكلا لا موضوعا ومعنى؛

قاض وطني كتب ثم كتب وظل يكتب أن مشاريع السلطة القضائية لم تكن في مستوى الدستور الذي صوت عليه المغاربة ملكا وشعبا، سياسيين ومدنيين؛ فكان رد بعض السياسيين ان ساهموا بشكل مباشر في صنع أسباب إعدامه وظيفيا؛ دون أي نقاش لجدية آراءه ومواقفه، ودون أخذ بعين الإعتبار لوطنيته ونزاهته؛

سياسيين ساهموا في العزل المشؤوم بشكاية تبين عدم إعترافهم بضرورة إحترام القانون، مادام أنهم لم يحترموا النظام الداخلي المنظم لعمل المؤسسة التي ينتمون إليها؛

قاض أثبت أن في بلادنا يُحرّم القاضي من حقوق الدفاع، ومما تستلزمه المحاكمة العادلة في مسطرة المحاكمة التأديبية،

لقد عزل الدكتور الهيني بعد تعبيره عن رأيه في مناقشات همت مشاريع قوانين منظمة لسلك القضاء تنزيلا لدستور 2011، لقد عزل وهو كفاءة علمية وفقهية انتصرت للحق والقانون في كثير من القضايا التي عرضت أمامه،

عزل بالرغم أنه من الصعب إيجاد وتكوين أمثاله وقد كان محقا ذ خالدا خالص عندما قال "من الصعب على أي مجتمع – صناعة - قاض مستقل ونزيه ويمتاز بالكفاءة إذ يتطلب الأمر تضحية كبيرة من لدن أسرته التي ترعاه من التعليم الأولي إلى الابتدائي إلى الثانوي إلى الجامعي ناهيك عن المباراة والتكوين والامتحانات بالمعهد العالي للقضاء والتدريب بالمحاكم والأبنك وغيرها.. إلى جانب تضحية المعني بالأمر الذي عليه بذل مجهودات وتضحيات وسهر الليالي التي تتطلبها جل هذه المراحل... ناهيك عن المجتمع الذي سخر المال العام لتمويل التدريس والتأطير والتدريب والتتبع مع العلم بأن – المنتج - ليس مضمون دائما،

وإذا كان من الصعب على المجتمع - صناعة - قاض كفاء ونزيه كيفما كان هذا المجتمع، فإنه من الصعب جدا صناعة قاض كالأستاذ محمد الهيني، دكتور في الحقوق، قاض محايد ومستقل ونزيه ويمتاز بكفاءة عالية أعطى الدليل والبرهان على ذلك بالقضاء الإداري.

فهل يمكن لمجرد إبداء لرأي حول قانون معين، او حتى لخرق واجب التحفظ، إن ثبت، أن يقابل بالإعدام المهني وبمسح كل ما قامت به الأسرة والمعلمين

والأساتذة والممرنين والمعني بالأمر والمجتمع برمته ؟ أنا أتساءل واترك الجواب للضمائر الحية."

أنا أيضا أتساءل هل لكم منهجية وخطة إيجاد أمثاله؟ أتساءل هل لبعض السياسيين قدرة إيجاد أفكار كأفكاره؟ بماذا ستعوضوننا عنه أيمثل تلك القوانين التي تسنونها؟

كيف سيتأتى لكم ذلك أنتم الذين شرعتم القانون التنظيمي للسلطة القضائية دون إحترام مسطرة الإحالة المنصوص عليها في الفصل 85 من الدستور وهذا ما يشهد به زميلكم ذ عبد اللطيف وهبي من خلال مقاله المعنون بـ: قوانين السلطة القضائية وإخلالات مسطرة التشريع؛

أستطعون ذلك انتم الذين خرقتم وسمحتم بخرق النظام الداخلي لمجلس النواب؟ أنتم الذين إعتبرتم الإدلاء برأي في إطار حرية التعبير عبارة عن توجه سياسي؛

ألكم إلى ذلك سبيلا أنتم وغيركم من الذين ساهموا في عزل القاضي الهيني لأنه آمن باستقلالية القضاء ومحوريته في الدفاع عن الحقوق والحريات؟

إن قرار العزل يعبر بشكل واضح أن شعار إصلاح منظومة العدالة وُضع فقط كي يسوق له داخليا وخارجيا، بآلات دعائية تم إستخدامها فقط قصد الترويج لإصلاح في ظل الاستقرار، بالرغم من أن الغايات مختلفة تماما عن هذا الشعار؛

صدقا بقراراتكم تؤكدون التخلف السياسي الذي نعيشه مادام ان هناك تخلف واضح عن تحقيق أهداف الأمة المسطرة بقوة الدستور؛

بعد هذا العزل، وحماية لمن يعتقد فعلا أننا في دولة ديمقراطية، فلنكن واضحين ولنقل أننا لسنا في دولة ديمقراطية، مادام أن من الملامح الأساسية للدولة التسلطية خضوع قضاتها لسلطتها السياسية، من ثم فإنه لا يمكن تحقق الديمقراطية إلا باستقلال السلطة القضائية عن السلطة السياسية؛

أوليس الوجهة بالنسبة للمغرب اليوم هي بناء المجتمع المغربي على أساس قيم المواطنة الذي طالما وردت الإشارة إليه في الخطب الملكية؟ أليس من الأجدر تمرير دعوة متجددة لوضع خارطة طريق ممتد وطويل يتوقف تحقيقها على إيمان جماعي بصدقية الشعارات والقيم الأساسية؟

إذا كانت هذه هي الوجهة فإنكم بقرار العزل هذا كسرتم العمل المشترك على توطين القيم اللازمة لسلوك هذا الطريق في السلوك العام؛ لأن العزل لم يكن يوما،

ولا ينبغي أن يكون يوماً، عقوبة تحرك ضد قضاة الرأي في دولة تدعي أنها دولة حق وقانون؛

لقد جعلتم من شعارات الديمقراطية وحرية التعبير واستقلال القضاء؛ شعارات مبتذلة تدل عن غياب الوعي لديكم بدقة المرحلة التاريخية التي إقتنع بها غالبية المغاربة؛

أخطأتم فعزلتم قيمة قضائية مضافة فبماذا أنتم معوضوه ياسادة؛ سأترك السؤال مُعلّقاً وأضيف إليه أسئلة أخرى:

أين هي قيم المواطنة؟ أين تركتم أخلاق المواطنة؟ أم إكتفيتم بحضورها في بنود الدستور، وإعتدتم ألا مكان لها في واقعنا الممدود؟

إن الواقع الممدود سيثبت أن فكركم المحدود وإن تمكن من عزل قاض وطني فإنه لن يتمكن من جعله يكف عن وطنيته.

الشرح الواضح والمبسّط لقضية القاضي الهيني

عبد الرحيم العلام

لما نص الدستور المغربي في فصله الـ 111 على ما يلي : "للقضاة الحق في حرية التعبير، بما يتلاءم مع واجب التحفظ والأخلاقيات القضائية؛ يمكن للقضاة الانتماء إلى جمعيات، أو إنشاء جمعيات مهنية، مع احترام واجبات التجرد واستقلال القضاء، وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون؛ يُمنع على القضاة الانخراط في الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية"، بادر مجموعة من القضاة إلى تأسيس "نادي القضاة"، وشرعوا في إقامة أنشطة وحضور ندوات، وكتابة دراسات ومقالات.

حدث أن وزارة العدل، باشرت حواراً وطنياً من " من أجل إصلاح منظومة العدالة"، وأشركت بعض القضاة في هذا الحوار، ولأن الأغلبية الحكومية حاولت أن تتراجع عن مُخرجات الحوار وفرضت بعض الأمور التي تعارض الدستور وتقوّض الحماية القانونية التي توفرها المواثيق الدولية للقضاة، إذ تمنع بنود المشاريع المقترحة للقضاة من تأسيس جمعية غير مهنية (م 38 من مشروع القانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة ) في انتهاك صريح للفصل 111 من الدستور والبندين الثامن والتاسع للمبادئ الدولية لإعلان استقلالية السلطة القضائية.

ولأن القضاة غير مُمثلين في غرفة البرلمان ولا يمكنهم أن يدلوا بأرائهم في هذه المواضيع التي تتعلّق بهم ولهم فيها موقف يقترب من الصواب نتيجة الخبرة النظرية والعملية، فإنهم راموا الاستفادة مما يتيح لهم الدستور (حرية التعبير وحرية الانخراط في جمعيات مهنية كانت أو غير مهنية)، وكتبوا مقالات وبحوث علمية تبيّن العوار الذي تتضمنه مشاريع القوانين التنظيمية للسلطة القضائية، رغبة منهم في تجويدها وتنبيه المشرع إلى خطورة ما يُقدّم عليه نتيجة مخالفته للدستور والقوانين الدولية، (وهذا حال مقال ذ. الهيني بعنوان: "فرق الأغلبية البرلمانية وتبعية النيابة العامة لوزير العدل: ألا في الفتنة الدستورية سقطوا؟" الذي يُعبر فيه مواطن - لديه خبرة في الموضوع - عن همومه سواء لأنه مارس مهنة القضاء ويعرف خباياها، وساء لأنه منضو في جمعية مهنية من شأنها رصد حرية القضاة، ومنتسب لجمعية حقوقية تهدف إلى تطوير منظومة العدالة في المغرب، وهو بمقاله هذا لم يتّخذ موقفا سياسيا، لأن انتقاد بعض المواقف في الهيئة التشريعية حاولت الالتفاف عن نتائج الحوار الوطني الذي صُرفت عليه الملايين، واستغرق الكثير من الوقت والسجال، لا يُعتبر موقفا سياسيا إطلاقا، بل هو موقف وطني بامتياز يتعلق بمصلحة العدالة في بلد يسعى إلى التخلّص من الماضي السلبي، ويسعى إلى وتكريس استقلالية القضاء ويسمّو به على التصنيفات السياسية، فهذا يدخل في باب حرية التعبير والمشاركة في النقاشات كما هو حال كاتب هذه السطور. ما الذي حصل إذن؟

الذي حصل هو أن فرق الأغلبية الحكومية تقدّمت بشكاية تقول فيها أن مقال القاضي الهيني يتضمن رأيا يكتسي طابعا سياسيا، ولم يلتزم بواجب التحفظ. لكن هل أخطأ المشتكي؟ أم أن القاضي تجاوز القانون؟

من حيث الشكل: من حق فرق الأغلبية أن تقاضي أي شخص سواء كان قاضيا أو قائدا أو مواطنا عاديا، لكن التظلم ينبغي أن يكون أمام المحاكم، وليس لدى وزير العدل. لأن فرق الأغلبية شأنها شأن باقي الهيئات والمواطنين ليست استثناء حتى تلجأ لوزير العدل بدل سلك مسطرة التقاضي العادية، التي توفر للمواطن الهيني - لأنه كتب المقال بصفته مواطنا وليس بصفته قاضيا- درجات التقاضي التي يتوفر عليها كل مواطن. أما اشتكاء الرجل أما المجلس الأعلى، فهو يمنع الرجل من حق نقض الحكم، ويحرمه من كافة الحقوق. ماذا مثلا لو أن القاضي الهيني كتب مقالا بصفته الشخصية ضد فريق رياضي، هل سيشتكيه رئيس الفريق إلى وزير العدل أم إلى المحكمة؟ فلقد حرم القاضي الهيني من حقوق الدفاع وما تفرضه المحاكمة العادلة في مسطرة المحاكمة التأديبية، بحيث مُنع من الحق في الاطلاع على الشكاية والحصول على نسخة منها والحق في المؤازرة أمام المفتشية والمقرر، وتم تجاهل الدفع بتجريح المقرر والوزير رغم توافر موجباته، من خصومة ثابتة يعلمها العام

والخاص. فهل بعد هذا نتحدث عن دور القاضي في حماية حقوق وحرريات المواطنين وهو مجرد من أي حماية تذكر ؟

من حيث المضمون: إن حرية التعبير تضمن للقضاة إبداء رأيهم في كل الأمور المطروحة للنقاش العمومي ما لم تكن مطروحة أمام محاكمهم بصفتهم قضاة موضوع، وهذا هو التمييز الوحيد الذي ينبغي أن يحضر في هذا المستوى، فمثلا لا يمكن لقضاة المحكمة الدستورية أن يكون لهم رأي في الموضوع خارج ما تصدره المحكمة عندما يُعرض عليهم المشروع، كما أن رأي القضاة لا يتخذ طابعا سياسيا ما لم يواكبه انخراط صاحبه في حزب سياسي، لأن مسألة التمييز بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي تبقى مستحيلة، فالأفكار تنتمي لعالم النسبية، وما يبدو بعيدا عن السياسية في نظر البعض قد يراه البعض الآخر من صميم العمل السياسي، فكثيرا ما مُنعت روايات وأعمال أدبية ولوحات فنية بدعوى أنها تحمل أفكارا سياسية، لكن بعد ذلك بعقود أو بقرون تبيّن أن هذا الأمر مُجحف وأن تلك الأعمال تدخل ضمن دائرة حرية التعبير.

علما أن الاختلاف بين المدارس العلمية لا يقتصر على تحديد الأفعال السياسية من غيرها، بل انصبّ قبل ذلك على السياسة في حد ذاتها، فإذ رأى بعض العلماء أن السياسة "فعل يهدف إلى حسن التدبير والاهتمام بالشأن العام"، فإن البعض الآخر رأى فيها "فن إلهاء الناس عن شؤونهم، أو هي القدرة على خداع المواطنين"، وفي تعاريف علماء الاسلام للسياسة هي "سياسة شؤون الناس ومساعدتهم على النهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وتحت هذا التحديد يمكن إدخال جميع الأعمال النبيلة في دائرة ممارسة السياسة. لذلك اتجه علماء السياسة إلى الاقتصار على التمييز الضيق للسياسة بما هي انخراط الناس في هيئات سياسية تروم الوصول إلى السلطة وممارسة الاصلاح من فوق، وفي هذا السياق يأتي التمييز بين المجتمع السياسي الذي من سماته الرغبة في الوصول إلى الحكم وبين المجتمع المدني الذي من سماته التوعية والتثقيف والتربية أي أنه يهدف إلى الاصلاح من تحت.

وبالتالي، فإن ما يقوم به بعض القضاة في المغرب يدخل ضمن ما تتيحه لهم المواثيق الدولية، وما يكفله لهم الدستور، ولا يمكن أن يتعرّضوا بموجب ذلك إلى التأديب أو التوقيف، تحت أي مبرر كان ما داموا قادرين على مزاولة مهامهم، ولا تأثير لمواقفهم وآرائهم على القضايا التي يحكمون فيها، كما لا يمكن أن يخرجهم ذلك عن واجب التحقّظ الذي يليق بهم، ما داموا لا يفشون أسرار استودعوها، ولا يُحائِون طرفا ضدا آخر، ولا يناصرون جهة ضد أخرى، ولا يتورطون في قضايا جنائية أو مادية أو أخلاقية تجعلهم عرضة للتشنيع وفقدان الثقة، أما غير ذلك فهو ضمن حرية التعبير بصرف النظر عن التوصيف الذي يعطيه البعض لمضمون هذا التعبير ما لم تؤدي حرية التعبير إلى إلحاق الضرر بالغير.

ما الذي حدث بعد عزل القاضي الهيني؟

بعد 17 سنة خدمة في سبيل تحقيق العدالة، وجد القاضي الهيني نفسه من دون دخل ولا تقاعد باستثناء 400 درهم تعويضات عائلية. أما الوزير و البرلماني، مثلا، فهما يتحصّان على التوالي على تقاعد يقدر بـ 39000 درهم و 5000 درهم عن 5 سنوات "خدمة"، ويمكن للوزير أن يحصل على تقاعده حتى إذا أُقيل أو عزل، بل تصرف له تعويضات نهاية الخدمة. وقد برّروا تقاعد الوزراء بالعبارة التالية: واش بغيتيوا الوزير يمشي يطلب من بعد 5 سنوات في الوزارة؟ أما القاضي الذي عُزل بسبب آرائه الشخصية وليس بسبب الفساد أو الرشوية، فليس مهمّا كيف سيعيش وكيف سيربي أولاده، وما شعوره، وكيف يؤدي أقساط قروضه السكنية (كشف القاضي الهيني عن ممتلكاته التي تتضمن سكنا اقتصاديا مشتركا مع زوجته اقتناه عن طريق القروض، وسكنا مخصصا لوالدته اقتناه أيضا عن طريق القروض، وسيارة عادية استسراها قبل خمس سنوات)

المطلوب:

أولا: إنصاف القاضي الهيني، وباقي القضاة الذين تعرضوا للعزل ومنهم القاضي عادل فتحي الذي يعمل بمدرسة خاصة بأجر يساوي 3000 درهم شهريا، بحيث يتخذ الانصاف طابعا معنويا وماديا.

ثانيا: الاسراع بإحداث مجلس الدولة، وهو المؤسسة القضائية التي يمكنها أن تبت في القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتلقي طعون قرارات محاكم الموضوع الادارية.

على وقع عزل الهيني

لمياء عوراس

نعيش هاته الايام على وقع عزل القاضي والخبير الدولي محمد الهيني رمز النزاهة والمهنية والتي اصبحت قضية الراي العام المغربي والدولي نظرا لاهميتها فيما يخص الجانب الحقوقي ومسار استقلالية القضاء بالمغرب حيث لم يتقبل رئيس الحكومة ووزير العدل ان يتجرا قاض للحكم لصالح المعطلين في قضية محضر عشرين يوليوز والزام الحكومة بتشغيلهم بعد رفضها وعدم اعترافها بالمحضر فالحكم الجائر والمجحف في حق الهيني والقاضي بعزله جاء تصفية لحسابات لوبيات الفساد التي ليس من مصلحتها ان يستقل القضاء في المغرب ولا من

مصلحتها ان يتم محاسبة ومسائلة الفاسدين والمرتشين ومبدري وناهبي المال العام ان عزل هذا القاضي الشريف النزيه لجريمة في حق الديمقراطية في المغرب ومس بمبدا فصل السلط وخرق ساافر للدستور الذي يكفل الحقوق والحريات العامة مادمننا في دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات وضرب استقلالية القضاء المغربي ونزاهته للاسف ارجعتنا حكومة بنكيران للوراء سنوات ضوئية باجهازها على اهم مكتسبات المسار الحقوقي في المغرب بدل تكريسها والمضي الى الامام فبدل ان تحارب الفساد والاستبداد كما وعدتنا نراها وللأسف تحارب النزهاء والشرفاء وتخرس صوت الحق والعدل وتنصر الظلم وتحمي الفاسدين وتستهزئ بعقولنا وتصدمنا مرة تلو الاخرى نتمنى على جميع الفاعلين في المجتمع المدني وجمعيات حقوق الانسان التي بلعت لسانها في قضية الهيني وجاء رد فعلها خافتا وهزيبيا على عكس تطيلها وتزميرها في قضايا حرية اللباس والافطار العلني والمثلية وان تتحرك للدفاع عن الهيني وانصافه وبالتالي حفظ هيبه الجهاز القضائي

---

ل.

كلنا القاضي الهيني رمز الاصلاح والاستقامة والنزاهة معا ضد الشطط في استعمال السلطة معا ضد استغلال النفوذ وخرق القانون معا ضد الظلم والفساد والافساد معا من اجل الاصلاح ومحاسبة المفسدين معا من اجل تطبيق القانون على الجميع بدون استثناء معا من اجل الحرية والكرامة والعدالة والعدل والحق ومعا لاستقلال القضاء ببلدنا.

قاض الراي محمّد الهيني كما عرفته

ذ عزيز سوسكي

صَدَرَ فِي حَقِّ زَمِيلِنَا الْأَسْتَاذِ مُحَمَّدِ الْهَيْنِيِّ قَرَارًا بِالْغَزْلِ حَرَمْنَا، نَحْنُ زُمَلَاؤُهُ الْقُضَاةَ، مِنْ قَاضٍ مَتَمِّيزٍ تَكْوِينًا وَفِقْهًا وَإِصْرَارًا عَلَى تَحْقِيقِ الرِّسَالَةِ السَّامِيَةِ لِلْقَضَاءِ.

---

قاضٍ تَسَرَّبَ قَدْرًا كَبِيرًا مِنَ الْإِحْسَاسِ بِالْمَسْئُورِيَةِ الْعَامَّةِ وَالْوَطَنِيَّةِ الصَّادِقَةِ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْخُصَالِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي تَجَعَلُ هَذَا النَّوْعَ مِنْ رِجَالِ الْقَانُونِ وَالْقَضَاءِ، يَتَجَاوَزُ حُدُودَ طُمُوحِهِ الشَّخْصِيِّ إِلَى التَّفَكِيرِ وَالتَّنْظِيرِ وَالتَّفْعِيلِ لِلْمَبَادِي الْعُلْيَا الَّتِي يُؤْمِنُ بِهَا، مَعَ سَعَةِ الْإِطْلَاعِ وَالْجِدِّ فِي الْبَحْثِ، وَالتَّبَحُّرِ فِي الْقَانُونِ، وَالمُتَابَرَةِ فِي الْأَسْـتِزَادَةِ مِنَ الْعِلْمِ.

بِهَذِهِ الرُّوحِيَّةِ عَرَفْتُ الأُسْتَاذَ الهَيْبِي قَاضِيًا مُتَدْرِِبًا فِي المَعْهَدِ القَضَائِي فِي الشُّهُورِ الأَخِيرَةِ مِنَ القَرْنِ المَاضِي، يُنَاقِشُ بِحَمَاسِهِ المَعْهُودَ ثَلَاثَةً مِنْ أُسَاتِدَتِنَا الذِّينَ كَانُوا خَيْرَ خَلْفٍ لِجِيلٍ مِنَ القَضَاةِ العِظَامِ السَّابِقِينَ لَنَا فِي هَذِهِ الهَيْئَةِ. وَبِهَذِهِ الخِصَالِ عُرِفَ الأُسْتَاذُ مُنْذُ جَلَسَ لِقَضَاءٍ فِي المَحْكَمَةِ الإِبْتِدَائِيَّةِ، ثُمَّ فِي المَحْكَمَةِ الإِدَارِيَّةِ وَبَيْنَهُمَا خِلَالَ فِتْرَةٍ إِحَاقَهُ بِالإِدَارَةِ المَرْكَزِيَّةِ لوزَارَةِ العَدْلِ، ثُمَّ مُسْتَلًا لِلنِّيَابَةِ العَامَّةِ لَدَى مَحْكَمَةِ الاسْتِثْنَاءِ. وَبِهَذِهِ المَزَايَا شَهِدَ لَهُ الأُسَاتِدَةُ الجَامِعِيُّونَ، وَبَعْضُهُمْ مِنْ أَعْلَامِ القَانُونِ بِالبَلَدِ، خِلَالَ الدِّرَاسَاتِ العُلْيَا الَّتِي أَبَانَ خِلَالَهَا عَنْ جِدِّ وَاجْتِهَادٍ أَثْمَرَ مُنَاقِشَةً أَطْرُوحُهُ دُكْتُورَاهُ فِي القَانُونِ.

شَارَكَ الأُسْتَاذُ بِزَادِهِ الحُقُوقِي فِي النِّقَاشَاتِ العَنِيَّةِ، المُسْتَفِيضَةِ وَالمُنْتَوَعَةِ الَّتِي مَيَّرَتْ فِتْرَةَ إِعْدَادِ مَشْرُوعِي القَانُونِيَّينِ التَّنْظِيمِيَّينِ المُتَعَلِّقِيْنَ بِالمَجْلِسِ الأَعْلَى لِلسُّلْطَةِ القَضَائِيَّةِ وَالنِّظَامِ الأَسَاسِيِّ لِلقَضَاةِ وَالحَوَارِ بِشَأْنِهِمَا، نِقَاشَاتٍ نَوْعِيَّةٍ سَتَبَّصُّمُ هَذِهِ المَرْحَلَةَ التَّارِيخِيَّةَ الفَاصِلَةَ، فِي أَفْقِ انْتِعَاطِ السُّلْطَةِ القَضَائِيَّةِ المُسْتَقْلَةِ، كَمَا حَدَدَتْهَا وَنَظَّمَتْهَا مُقْتَضِيَاتُ دُسْتُورِ المَمْلَكَةِ لـ 29 يُولْيُوزِ 2011، وَمَا وَفَّرَهُ مِنْ ضَمَانَاتٍ قَدْ تَجَعَّلَ المَجْلِسَ أَكْثَرَ حَيَادًا وَاسْتِقْلَالِيَّةً فِي إِدَارَةِ الشَّأْنِ القَضَائِي. بَيَّنَّ أَنَّهُ، فِي رَأْيِي، لَا يَبْدُو مِنَ المُفِيدِ الآنَ، العَوْدَةُ لِمَا مَضَى وَلَا مُحَاوَلَةُ تَقْيِيمِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَفْتٍ لِلتَّفَكِيرِ وَالتَّدْبِيرِ، وَالتَّأَمُّلِ وَاسْتِخْلَاصِ العِبَرِ وَاسْتِشْرَافِ الأَفَاقِ، فَرَمِيلُنَا العَزِيزِ سَيُلْفِي نَفْسَهُ فِي نِهَآيَةِ المَطَافِ، لِأَسْفَافِ، خَارِجِ سَبْلِكِ القَضَاءِ، لَكِنَّ اسْمَهُ سَيُظَلُّ نَاصِعًا رَاسِخًا فِي أَذْهَانِ كُلِّ مُحِبِّهِ وَزَمِيلِهِ وَزَمِيلَاتِهِ، وَسَيَذْكَرُ الجَمِيعُ الأُسْتَاذَ الدُّكْتُورَ مُحَمَّدَ الهَيْبِي بِكُلِّ الإِحْتِرَامِ وَالامْتِنَانِ.

## محنة القاضي الهيني و درس القاضي افتخار شودري

شعيب عاهدي

عندما قرر الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف إقالة رئيس المحكمة العليا في باكستان القاضي افتخار محمد شودري وتحديد إقامته، تجمع نحو 4 آلاف محام بشكل سلمي قرب المحكمة العليا في العاصمة الباكستانية خلال جلسة من محاكمة قاضي القضاة، ونددوا بقرار مشرف بإقالته، ورفعوا شعارات مثل "مشرف هو قاتل العدالة". كما تجمع آلاف المحامين في مدينتي لاهور وكراتشي واستمرت الاحتجاجات بقوة وعزم.

يحفل القاضي افتخار محمد شودري، رئيس المحكمة العليا الباكستانية، الذي عاد إثر ضغوط وحركة احتجاج غير مسبوقه، مكانة فريدة في التاريخ القضائي الباكستاني، فهو أول رئيس محكمة عليا في باكستان يقلبه الرئيس. وهو أول رئيس

محكمة عليا في باكستان خرج الآلاف من المحامين في اعتصامات متواصلة في كل المدن الباكستانية أدت لاحقا إلى إجبار الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف على الاستقالة. وهو أول رئيس لمحكمة عليا في باكستان خرج رئيس المعارضة نواز شريف من إقامته الجبرية مع الآلاف من أنصاره لطلب إلغاء حكم توقيفه من منصبه.

وإذا رجعنا لتاريخ الرجل فإنه أثار استياء السلطات منذ إلغاءه خصخصة أكبر مجموعة وطنية للصناعات المعدنية. بالإضافة لاتخاذها لمواقف حازمة في قضايا حقوق الانسان تتعلق بفقدان أشخاص يعتقد أنهم موقوفون من قبل قوات الأمن الباكستانية. كما أن الشعب خرج في تظاهرات عارمة طالبا لرأيه وانصافه القضائي ردا على الهجمات الأمريكية بالطائرات دون طيار في منطقة وزيرستان. أما إذا عدنا للمغرب، فقد عزل يوم الخميس 11 فبراير 2016 القاضي الدكتور محمد الهيني من سلك القضاء، بعد تعبيره عن رأيه في مناقشات همت مشاريع قوانين منظمة لسلك القضاء تنزيلا لدستور 2011. لقد عزل القاضي الهيني لأنه كفاءة علمية وفقهية انتصرت للحق والقانون في كثير من القضايا التي عرضت أمامها.

عزل القاضي الهيني لأنه عبر بحرية وتجرد وأمانة ومنطق عن رأيه في منظومة العدالة الخاضعة "للقاش العمومي.."

عزل القاضي الهيني لأنه آمن باستقلالية القضاء ومحوريته في الدفاع عن الحقوق والحريات.

عزل القاضي الهيني لأنه قال باستمرارية الدولة ومسؤوليتها عن تشغيل الطلبة حاملي الشهادات العليا، التي تعهدت حكومة السيد عباس الفاسي ووقعت على محضر 20 يوليوز الملزم بتشغيلهم، وجاءت حكومة السيد عبد الاله بنكيران وأخلفت وعدها لهم.. بل وعاقبته على حكمه و قراره المنتصر للحق والعدالة الاجتماعية.

عزل القاضي الهيني لأنه كرس سمو القاعدة القانونية التي تنتصر للعدالة و روح الدولة المواطنية.

عزل القاضي الهيني لأنه لم يؤمن بالتعليمات، والتحكم والتطبيق للوزير الملهم. عزل القاضي الهيني لأنه أراد لبلاده ومواطنيه قضاءا متخصصا مستقلا، من خلاله دعوته لإحداث مجلس للدولة، على غرار مؤسسات الدول الديمقراطية، مجلس مرجعي يحمي الحقوق ويضامن الحريات. إن مثل هذه القرارات تعبر بشكل واضح أن المغرب قد نهج مسارا آخر، يقطع مع كل الآمال التي كان يسوق لها داخليا وخارجيا، بآلات دعائية مروجة لإصلاح في ظل الاستقرار، مع يقين الجميع أن الخرق أوسع من الراقع.

إذا تأملنا في تفاصيل المحاكمة التأديبية التي أشرف عليها السيد وزير العدل مصطفى الرميد، نجد أن القاضي محمد الهيني لم يتمتع بأية ضمانات للمحاكمة العادلة، حيث لم يأخذ مجلسه التأديبي بأية دفعات هيئة الدفاع على وجاهتها وعمقها وجديتها وتأسيسها، وفي هذا تعد صارخ على كل القوانين الاجرائية والموضوعية المنظمة لأسس المحاكمة العادلة، بل إن الخرق طال حتى الوثيقة الدستورية نفسها، هذا دون أن نتحدث عن العسف الذي طال الاتفاقيات الدولية الأممية النازمة لعمل الهيئات القضائية والتي التزم المغرب باحترامها وحمايتها. ويمكن أن أخص بتركيز شديد بعض هذه الخروقات، لأن المقام لا يسمح بالتوسع،

حيث نجسد:

أن السيد وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى، لم يجب على التجريح الذي تقدم به دفاع القاضي محمد الهيني، على اعتبار أن السيد وزير العدل، ينتمي للحزب الذي تقدم فريقه البرلماني بشكاية في مواجهته.. فكيف يستقيم قانونا ومنطقا وعرفا، أن يكون خصما وحكما.

لم يُمنح القاضي الهيني بأبسط ضمانات المحاكمة العادلة، التي تمنح لجميع المتقاضين في العالم، وهي ضمانات التقاضي على درجتين.. إذ اكتفت جهة تأديبية باتخاذ قرار العزل، ولا معقب لحكمها. وفي هذا استهتار بين بحقوق الدفاع والانسان، وخرق سافر لكل المواثيق الأممية ذات الصلة.

لم يعد خافيا على أحد التدبير السياسي للملف، فالقاضي محمد الهيني بكفاءته وعلو كعبه المهني والعلمي والحقوقى، ونزاهته المشهود بها، أمست تؤرق من يهتمهم الأمر وتخرجهم، فالبعض يُنظر للردة الحقوقية وتفريغ دستور 2011 من مضامينه دون أن يرمش لوجه جفون.

بالرجوع إلى باكستان، نجد أن القاضي افتخار شودري وجد حماية ودعم من قبل جسم المحامين العريض، لما نزل الآلاف منهم للشارع للتعبير عن رفضهم الصارم لقرار رئيس الجمهورية برويز مشرف القاضي بعزله من رئاسة المحكمة العليا، احتجاج ورفض لم تجد معه المعارضة السياسية إلا أن تدعمه وتسايره..

أما القاضي الهيني فقد خذله حتى المقربون منه وعلى رأسهم أبناء الدار، طلبا للسلامة وإيثارا للعافية، خصوصا وأن المغرب يمر بمرحلة تاريخية دقيقة جدا، وتتمر فيها قوانين تأسيسية لمنظومة العدالة ترهن مستقبل الوطن والمواطنين لعقود قابلة، قوانين لم يستشر فيها المعنيون بها أساسا.

أما حال ساستنا فقد دقوا أسافين في قلب هذا الجسم الذي من المفترض أن تكون ضمانة للممارسة الديمقراطية البناءة، فقد هالهم أن يكون قضاء بلدهم مستقلا، خصوصا وهم يعلمون قبل غيرهم، حجم الفساد الذي ينخر الإدارة ويطال المؤسسات، ولا أدل على ذلك تقارير المجلس الأعلى للحسابات، دون لم نتحدث

عن التقارير الدولية التي تصنف المغرب ضمن الدول المتخلفة التي أمسى فيها الفساد بنويويا وممنهجيا.

لاشك أن قضية القاضي الدكتور محمد الهيني، أصبحت قضية رأي عام، ووسيلة ايضاح، تبرز بشكل فج استقواء البعض بالمؤسسات وقوانينها، لتصفية حسابات سياسية بحتة، بل وممارسة التصفية والاعتقال المعنوي للرموز الوطنية. إن قرار عزل القاضي الهيني وقبله القاضي محمد عنبر، وغيرهم من شرفاء هذا الوطن، اصابة في مقتل للأمن القضائي للمغاربة، وتشكيك في مصداقية المؤسسات ونزاهتها..

إن هؤلاء المتدثرون بقوة الدولة، لم يسمعوا جيدا رأي غالبية الشعب الصامته التي بلغت نسبة % 80 في المائة التي قاطعت الانتخابات الأخيرة، ولم يفهموا رسالته جيدا.

كان على الأقل الاستئناس برأي وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر في اشارته لموجة الربيع العربي الأولى وارتداداتها الحتمية في موجة ثانية، قائلا: "يبدو أن الصفائح التكتونية قد تحركت فأنى لعقارب الساعة أن تعود للوراء" .. ؟ يبدو أن المغرب يفتقر لرجال الدولة وعقلائها، الذين يفهمون جيدا الظرف شديد الدقة الذي يمر منه البلد، وخطورة الأحداث الإقليمية والدولية التي تؤثر عليه بشكل تبعي، خصوصا وأن الجبهة الداخلية غير مستقرة إن لم نقل مشتتة في كثير من القطاعات والميادين..

لحظة تلقي المستشار الهيني خبر عزله: شهادة رئيس هيئة الدفاع المستشار الكرجي.

المستشار عبد الله الكرجي

زرت القاضي الدكتور محمد الهيني ساعة بعد تلقيه خبر عزله؛ أذهلني الرجل؛ فلم أجده متجهم الوجه كئيبا أو منزويا؛ حتى خلت أن خبر عزله غير صحيح؛ استقبلني بعناق، مبتسم الوجه وهو يقول: "والله لقد انتصرنا، لم نركع ولم نبع مبادئنا؛ فالإعدام إعدام الفكر والقضاء قدر، وتبقى المواقف خالدة" آنئذ أدركت أن الرجل أدرك الحقيقة حيث جهلناها، وأن ما سبق وقلت له من أننا خلقنا لزمان غير زماننا صحيح؛ وأننا خلقنا لنقول في وجه الشيطان: "أنت شيطان"، أو كما أوتر عن

الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم: "أفضل الجهاد كلمة حق في وجه سلطان جائر."

هنيئاً لك أيها الرجل؛ فقد فزت بقلوب كل الحقوقيين ولم يسبق لقاظ أن لقي تضامن الشارع فكنت صاحب السبق في ذلك كله؛ هنيئاً لك فقد ربحت ضميرك لأنه أروع وسادة للراحة؛ فمعه تنام ومعه تدفن يوم لا ينفع لا قضاء ولا استوزار إلا من أتى الله بقلب سليم

هنيئاً لقد انتصرت حيث خسرنا؛ لقد قدمت مستقبلك المهني قربانا من أجل حق المواطن في سلطة قضائية مستقلة وعادلة؛ ولتتعم بالحرية حيث نعيش تحت رقابة سيف تقليدانية التحفظ؛ بل حيث عجزنا عن اللحاق بك إن تضامنا أو اقتناعا أو احتجاجا، هنيئاً لك فالحياة ليست كلها قضاء؛ فهي فضاء حرية واستقلال؛ فالشجاعة الحقيقية ليست شجاعة الموت بطريقة مشرفة، بل شجاعة الحياة برجولة كما قال توماس كارليل. كم انت حزين يا قضاء وطني وأنت تفقد من دافع عن استقلاليتك ولما أيقن باستحالة المبتغى استقل؛ كم أنت حزين يا وطني لقد ألفت فقدان الأدمغة وهجرة المفكرين، بل ألفنا محاصرة ومحاربة كل ناجح مبدع مجتهد حتى يفشل ويندحر

لكن الهيني لم يعزل من قلوب القضاة وكافة الحقوقيين، فهو قابع بأقصى مكان في ذاكرة العدالة فإن أبعد عن القضاء كوظيفة إلا أنه سيبقى قاضيا عادلا مهووسا بقضايا مجتمعه منخرطا حد الهوس الفكري في مشاريعه لا ينفك عن الجهر بمواقفه؛ إنها العدالة في أسماها

أخي المستشار؛ كما سلف وقلت لك (بمقالتي المعنونة بالهينيفوبيا) أنت فكر متجدد لن تموت بدواخلنا وممانعتك الفكرية التأصيلية الإصلاحية صارت تعتمل وراسخة بل وجزء من هينيات المرحلة، فالتضحية شرط الفضيلة وثمر الاستقلال، وقد أثرها زعيم التضحية والتسامح نيلسون مانديلا قائلا: "الجنباء يموتون مرات عديدة قبل موتهم، والشجاع لا يذوق الموت إلا مرة واحدة" أكيد أخي المستشار (كما دُبت على مناداتك وسأظل) أن شجاعتك الفكرية ستجعلك خالدا طالما لم يعدموا فيك الفكر.

الهيني: أيقونة قضائية جميلة صنعها الظلم

خالد أوباعمر

لا قيمة للقانون إذا لم يحقق العدل والعدالة في المجتمع لأن القانون وجد لكي يطبق بشكل متساوي على الجميع وليس بطريقة انتقائية تمييزية بين الغني والفقير أو

القوي والضعيف أو المواطن العادي والمسئول الذي يتمتع بهامش من السلطة في  
الوطن.

السلطة وجدت لكي تكون في خدمة الإنسان وليس آلية لاضطهاده والاستبداد به  
وقمع حرياته المدنية والسياسية وهضم حقوقه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

في دولة القانون كما يرى الدكتور منذر الفضل في أحد مقالاته القيمة التي سلط فيها  
الضوء على موضوع استقلالية السلطة القضائية لا يوجد إلا قانون واحد يخضع له  
الجميع ويطبق بالتساوي ولا يستثنى منه أحد ويستطيع أي متضرر في حقه أن  
يحصل عليه من خلال إقامة الدعوى العادية أمام المحكمة المختصة للحصول عليه  
مهما كانت صفة الخصم أو قوته أو درجته أو منصبه، وهو ما يعزز دور القانون  
وينمي المجتمع ويطوره، ويدفع باتجاه الاحترام الطوعي للقانون، ويعزز مكانه  
الدولة ومؤسساتها في المجتمع، ويسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والعدالة، إذ لا  
يجوز خلق معايير مزدوجة في تطبيق القانون.

للأسف الشديد في الحالة المغربية هناك وقائع وحالات قضائية تطرق إلى بعضها  
الصحفي المقتر حميد المهدي في أكثر من مناسبة بموقع بديل الذي تطارده لعنة  
المتابعات القضائية من طرف مؤسسات الدولة ومسؤوليها " الإدارة العامة للأمن  
الوطني، وزير العدل والحريات" تثبت ازدواجية المعايير في تطبيق القانون وتطرح  
أكثر من سؤال حول استقلالية السلطة القضائية في المغرب؟  
من جملة هذه القضايا على سبيل الاستئناس والمثال لا الحصر قضية القيادي  
الاتحادي والوزير السابق في حكومة التناوب التي قادها الأستاذ عبد الرحمان  
اليوسفي خالد عليوة الذي خرج من السجن ولم يعد إليه بعد تعزيبه في وفاة والدته  
من قبل الملك محمد السادس.

استقلال القضاء ورش مهم جدا، ومبدأ استقلالية السلطة القضائية يعني أن القاضي  
يتوجب عليه أن يحكم بما تمليه عليه القواعد الموضوعية للقانون لتحقيق العدل  
والعدالة، وعليه أن يتنحى طبقا للقانون عن منصبه القضائي إذا استعصى عليه فعل  
ذلك لسبب من الأسباب حرصا على الضمانات القانونية والمعايير العادلة  
والاستقلالية في اتخاذ الإجراءات القانونية في جميع المراحل، أي منذ لحظة  
الاشتباه و الاتهام والتحقيق و المحاكمة وإصدار الحكم حتى مرحلة تنفيذه.

ومن هذا المنطلق، لا يجوز للوزير في وزارة العدل، أو لأي مسئول في الدولة، أو

في الحزب الذي يقود الحكومة، أو لأي طرف من السلطة التشريعية أو التنفيذية التدخل في هذه المراحل، من أجل ضمان تطبيق القانون بصورة سليمة و إيصال الحقوق إلى أصحابها بصورة صحيحة، ولكي يؤدي المسؤول الأمني والمحقق والقاضي وغيرهم أدوارهم بحرية ونزاهة في تحقيق العدل والعدالة.

وفيما يخص مبدأ استقلال السلطة القضائية عن باقي السلط يرى الدكتور منذر الفضل في مقالته السالفة الذكر أن الدساتير بوجه عام تنص على أسس مهمة لتكريس هذا الاستقلال من ضمنها: أن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة، مما يفيد بأن نظام الحكم يجب أن لا يتدخل في شؤون القضاء أو تطبيق القانون من المحاكم.

بعبارة أخرى، فإن السلطتين التشريعية والتنفيذية أو غيرهما من الأجهزة - كالحزب الذي يقود الحكومة مثلا - لا يحق لهم التدخل في مراحل العملية القضائية ويتوجب عليهم ترك القضاء يمارس وظيفته لتطبيق القانون بكل حرية واستقلالية وبعيدا عن أي تأثير أو تدخلات خارجية أو ضغوط للتأثير على مجرى العدالة والانحراف نحو الظلم وعدم المساواة في تطبيق القانون.

إن القضاة غير قابلين للعزل إلا وفقا للقانون، وينبغي أن يكونوا مستقلين في إجراء وظيفتهم، وأن المحاكم مستقلة كل الاستقلال، تجاه جميع السلطات في تحقيق العدالة.

السؤال: كيف يمكن لشخص أن يستعيد حقه بدون قضاء عادل يتمتع بالحصانة ومستقل في حكمه، يساوي بين القوي والضعيف، وبين القريب والبعيد، ولا يخضع لأي تأثير من أي مسؤول أو جهة كانت؟

جوابا على هذا السؤال يعتبر الدكتور منذر الفضل أن هيئة القضاء وقوته من هيئة الدولة وقوتها، فإذا ضعف القضاء ضعفت الدولة لأنها ستقوم على الباطل والظلم و يبرز عندئذ طغيان الفرد ويلحق المجتمع الشلل من الحكم المطلق ويصاب المجتمع بخلل كبير، كما أن هيئة الدولة وقوتها من هيئة وقوة القضاء و حرিতে في تطبيق القانون واحترام قواعده من الحكام والمحكومين..

الجدل الذي تفجر في المغرب حول استقلالية السلطة القضائية منذ إقرار الوثيقة

الدستورية لسنة 2011 يطرح أكثر من علامة استفهام حول مصداقية ما ورد في الوثيقة الدستورية الجديدة في باب الحقوق والحريات وفي الشق المتعلق باستقلالية السلطة القضائية في المغرب وبحق القضاة في حرية الرأي والتعبير والتنظيم على وجه التحديد، لاسيما، بعد عزل عدد كبير من قضاة النادي آخرهم القاضي ابن جيل منتصف السبعينات الدكتور محمد الهيني المشهود له بكفاءته واجتهاداته وعلو كعبه القضائي المغربي المـغربي؟

ما يحدث الآن في المغرب يعتبره عدد من المراقبين والحقوقيين والإعلاميين أمثال خالد الجامعي محنة حقيقية للقضاة ولست هنا في معرض التأييد أو الإنكار لتوجه هذا الفريق أو ذلك على خلفية التشرذم والانقسام الحاصل في الجسم القضائي بالمغرب وهو ما يرفضه الحقوقيون مادام أن غاية القضاة واحدة وهي تحقيق الاستقلال التام للسلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

لماذا هذه الفرقة إذن داخل الجسم القضائي المغربي إذا كانت غاية الجميع واحدة؟ ومن يغذيها؟ وبأي خلفية؟ هل تشرذم الجسم القضائي يخدم هبة الدولة أم يضعفها؟ هل يمكن للدولة أن تنهض إذا كانت أحوال القضاء ليست بخير؟

يحكى أنه بعد خروج فرنسا منتصرة في الحرب العالمية الثانية سأل شارل ديكول عن أحوال القضاء في ألمانيا - المهزومة والمنقسمة إلي دولتين - فلما علم أن قضاء هـذا البلاد بخير قرر قـال: إذن سـ تنهض.

الدولة التي تريد فرض سلطتها على القضاء لا يمكن لها أن تنهض ولا مستقبل لها، وفي هذا الإطار، ينبغي استحضار مقولة جد معبرة للأديب الفرنسي بلزاك "ليس في الوجود من قوة بشرية ملكا كان أو رئيس وزراء أو وزيرا يمكن أن تجور على سلطة القاضي.. القاضي الذي لا يحكمه شيء إلا ضميره والقانون" وهي المقولة التي تتقاطع مع ما قاله المستشار عبد العزيز باشا فهمي أول رئيس لمحكمة النقض في مصر استنادا لمقالة كتبها القاضي المصري خالد القاضي في سنة 2006 حول محنة القضاة في مصر "إن مركز القاضي لأسمى وأكرم عندي من مركز الوزير، كما أذكر هذا القاضي الذي اعتذر عن تلبية دعوة أحد الوزراء على عشاء له بمنزله تحسبا أن يتداعى أمامه في دائرته، وذاك القاضي الذي رد على وزير العدل شكره قائلا: من يملك الشكر يملك الدم، ومن يقول المدح يقول القدر وكلاهما لا يملكه الوزير.. فالقاضي ينأى بنفسه أن يكون موضع الاسترابة وسوء الظن".



والقاضي عنبر تعرض بدوره لمواقف صعبة قبل عزله، وهاهو الهيني اليوم يعزل من سلك القضاء بموافقة ملكية بعد أن اتهموه بما لا يعد ولا يحصى من التهم أهمها أنه يمارس السياسية ومدفوع من طرف المعارضة، وعندما يقال المعارضة فالمقصود بذلك حزب الأصالة والمعاصرة الذي صادق على قوانين مصطفى الرميد اسـتـنـادا لـمـا نـشـر فـي المـواقـع!!!!

على أي أساس وافق الملك على عزل القاضي الهيني؟ هل على أساس مقترح جهة التأديب؟ أم على أساس تقارير خاصة رفعت عن الهيني إلى الملك الذي يعد دستوريا رئيسا للدولة وممثلها الأسمى؟ أم على أساس الاستشارة القانونية في العلاقة مع المحـيط؟

من الصعب جدا الجواب على هذه الأسئلة غير أنه في تقديري الشخصي المتواضع لا أظن أن الملك محمد السادس قد استشار مستشاريه المعتصم والمنوني قبل موافقته على اقتراح عزل القاضي الهيني، لأن تكوين الرجلين قانوني، ويفهمان بشكل عميق معنى الحقوق الدستورية، وكان لهما دور كبير في صياغة النص الدستوري الذي منح حرية الرأي والتعبير للقضاة من خلال الفصل 111 منه على مستوى لجنة صياغة الوثيقة الدستورية التي ترأسها الأستاذ عبد اللطيف المنوني، والآلية التي ترأسها الأستاذ محمد المعتصم، ويفهمان أيضا في شروط المحاكمة العادلة، وفي المبادئ المؤطرة لاستقلالية السلطة القضائية، وفي معنى حرية الرأي والتعبير المحمية بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق المغرب على الجـزء الأـكـبـر مـنـهـا.

كمراقب لست مصدوما من قرار عزل الدكتور الهيني ابن جيل منتصف السبعينات من سلك القضاء الذي دخله عن جدارة واستحقاق وأبلى فيه البلاء الحسن لأن المؤشرات كانت توحى على أن مصيره سيكون هو العزل، ومن غير المستبعد أن يكون الغرض من عقابه خلال المرحلة الأولى هو دفعه إلى الاستكانة، غير أن الرجل ظل صامدا ووفيا لمبادئه ومواقفه المزعجة والمرعبة لما لا بالنظر إلى حساسية السلطة القضائية وتجدر وعي القضاة بأهمية استقلالية السلطة القضائية.

لجوء الدولة في تقديري الشخصي إلى القتل أو الإعدام الوظيفي لقضاة الرأي من خلال بوابة التأديب الإداري، دليل على أن هناك خوف وتوجس من تنامي النزعة التحريرية لدى قضاة المغرب، هو الذي رجح فرضية التصفية الوظيفية لهؤلاء القضاة، ولاسيما، القاضي الهيني الذي أثبت كفاءته العلمية وكشف من خلال

مرافعاته عن قدرة هائلة في تعرية العيوب والأعطاب الدستورية والقانونية للمشاريع الإصلاحية التي تم تمريرها في مجلس النواب بغرفتيه بالتزامن مع قرار عزله الذي سيفرح جزء من زملائه الذين خرجوا يبجلون وزير العدل والحريات بكلام سياسي دون أن تتحرك فرق الأغلبية في مجلس النواب التي اشتكت الهيئتين لوزير العدل والحريات خفية.

قرار عزل القاضي الهيني من سلك القضاء كان فيه إضرار كبير بصورة العدالة في المغرب بشكل خاص وبالوجه الحقوقي بشكل عام وستكون له مما لاشك في ذلك آثار وخيمة على الاستثمار لأن مثل هذه القرارات تخيف المستثمر وتربكه. أما الأستاذ الهيني فقد بقي مرفوع الرأس ودخل لرياض الشرفاء من باب الواسع والعبء الآن يقع على وزارة العدل والحريات التي حطمت الرقم القياسي من حيث عدد القضاة الذين تم عزلهم أو توقيفهم بسبب الرأي وهو ما يؤهلها لدخول كتاب غيبس.

الخلاصة: أن موافقة الملك على مقترح عزل القاضي الهيني قرار صعب، وما كان له أن يكون لو كان في محيط جلالته- وهو القاضي الأعلى والمؤتمن على ضمان حقوق وحريات المواطنين والساخر على احترام الدستور- من ينقل له تظلمات الهيني وملاحظات هيئة دفاعه بأمانة وصدق، لا سيما، في الشق المتعلق بشروط المحاكمة العادلة وبالتحديد طلب التجريح الذي تقدمت به الهيئة ضد وزير العدل والحريات الذي ينتمي لنفس الحزب الذي ينتمي إليه بوانو كمشتكي وفي مواجهة القاضي المقرر الذي سبق للهيني أن أصدر أحكاماً قضائية ضده.

القاضي الهيني تعرض للظلم وتم الاعتداء على حقوقه الدستورية في الرأي والتعبير وتم حرمانه من أبسط حقوقه في الدفاع عن قضيته في مواجهة طاحونة مدمرة انزعجت من مواقفه ونضاله حول استقلالية السلطة القضائية.

أين هم المحامون؟ أين هم القضاة؟ من منكم يتذكر قصة القاضي الباكستاني شودي الذي أربع نظام برويز مشرف الذي جاء لحكم باكستان عبر حراب البنادق؟ كيف تعامل معه الجسم القضائي عندما قرر برويز تصفيته؟

المخزن القضائي بحسب تعبير صديقي المهدي عرف كيف يشتت الجسم القضائي ويجعلهم قبائل متناحرة وفقاً لمنطقه وفلسفته القائمة على الشعار الخالد "فرق تسد". لا أعرف لماذا سيختلف القضاة إذا كانت المعركة هي استقلالية السلطة القضائية؟

كل التضامن مع القاضي محمد الهيني ابن جيل المسيرة الخضراء الذي انتصر لضميره ورفض المساومة ولم ينصاع إلى ضغوط خصومه وأمن بحقوقه الدستورية في التنظيـم والرأي والتعبير.

الهيني حولته الدولة بقرار عزله عن سلك القضاء إلى رمز وطني ومناضل شرس من أجل استقلالية السلطة القضائية في المغرب عن باقي مراكز القرار و جعلت منه أيقونة قضائية جميلة في المملكة في وسط قضائي لا يخلو من قبح.

### بأي ذنب سُئل القاضي الهيني ليعزل ؟ ذة بشرى النور

ثمة مشكلة وتناقض حقيقي بين الدستور المغربي وبين النصوص القانونية المنظمة لسلك القضاء بالمغرب، مشكلة تجاوزتها العديد من الدول العربية؛ منها الجارة الجزائر الغارقة في الديكتاتورية والعبثية، نصوص صيغت بشكل يلتف على حق القضاة في التعبير عن رأيهم وعلى حرية تأسيس هيئات مهنية تكفل لهم الدفاع عن كرامتهم، بحيث تلعب معهم لعبة الظهور والاختباء أو المنح والمنع، تمنحهم الحق في التعبير و تنزعه منهم في نفس الوقت، إذ في الوقت الذي ينص فيه الفصل 111 من الدستور على حق القضاة في التعبير مع مراعاة واجب التجرد والتحفظ وحقهم في الانتماء إلى هيئات مهنية؛ تمنع بنود أخرى (الفصل 38 من مشروع القانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة) القضاة من تأسيس هيئات مهنية وينزع عنهم الحماية القانونية أثناء ممارستهم لحقهم في التعبير.

القاضي محمد الهيني أراد أن يمارس حقه الدستوري في التعبير عن رأيه بكتابة مقالات ودراسات في صميم اختصاصه القانوني ، وهو ما أوقعه في شرك الفرق البرلمانية التي استغلت هذا التناقض والتجاذب بين الدستور والقوانين المنظمة لسلك القضاء فاشتكته، فحسب ادعائها يعتبر القاضي الهيني قد خرج عن واجب التحفظ في مقالاته...

هذا ما تقوله الوثائق وتصريحات المسؤولين الرسمية، لكن؛ وبالنسبة لمن يعرف تاريخ الرجل ومواقفه وجرأته، وبالنظر لحديثيات قرار عزل القاضي الهيني؛ يتبين بشكل واضح أن القرار الجائر لم يكن قضائياً بقدر ما كان قراراً سياسياً بالدرجة الأولى، قرار سياسي أريد به لجم هذا القاضي الذي كان مزعجاً جداً حين أصدر أحكاماً قضائية نوعية وتاريخية في قضايا حساسة، و"تأديب" قاضي مستقل الرأي عقاباً له على هذه الاستقلالية التي تشوش على منظومة الفساد والتعليمات التي تعشش في منظومة العدالة بالمغرب، قاضي أراد أن يخرج عن الصورة النمطية التي عهدناها في الغالب في رجال القضاء ويمارس حقه في التعبير وفق ما يكفله له

الدستور، وإلا، كيف يفسر قرار العزل النهائي بما يتضمنه من تبعات خطيرة نفسية ومادية على الأستاذ الهيني لمجرد أنه لم يلتزم بواجب "التحفظ" الذي يفرضه منصبه الحساس والذي يبقى مجرد مفهوم فضفاض يمكن لأي طرف تكييفه حسب ما تقتضيه مصلحته؟؟ أليست هذه عقوبة أكبر بكثير من "زلته"؟

إن أي مهتم من خارج المغرب ولا يعرف كيف تمارس السياسية في هذه البلاد ولا كيف تطبق القوانين فيه؛ إن تأمل في قرار العزل هذا؛ سيتصور أن الأستاذ الهيني ينتمي إلى حزب سياسي ومقالاته كانت سياسية تتحاز لهذا الطرف وتحابي ذاك، أو أنها كانت ذات تأثير على ملفات قضايا كانت معروضة أمامه ووجهت أحكامه؛ أو أنها تضمنت أسراراً تعتمد القاضي الهيني إفشاءها لزرع الفتنة بين الناس أو بين السلطة والشعب؛ لكنه سيصدم حين يعلم أنها لم تكن سوى وجهة نظر قاضي أراد أن يدلو بدلوه في قضايا قانونية محضة مطروحة للنقاش العمومي فجلب له هذا الرأي عزلاً عن وظيفته وتشيديداً لأسرته.

هنا تفرض بعض الأسئلة الملحة نفسها: إذا كان القاضي الهيني يستحق العزل من منصبه وتشريده هو وأسرته لأنه كتب مقالات رأي عبر فيها عن رأيه في السلطة القضائية ومنظومة العدالة بالمغرب التي لم تكن تتضمن سبا ولا إهانة ولا إساءة للدستور أو أي شخصية تمثل العدالة فما العقوبة التي يستحقها قضاة مرتشون طبقوا قواعد الظلم لا قواعد القانون؟؟ قضاة لا يصدرن حكماً واحداً بدون تعليمات الهاتف وبدون شيكات مسبقة؟؟

قضاة ومسؤولون في منظومة العدالة بالمغرب تضخمت أرصدهم البنكية لأنهم أفسدوا أكثر مما أصلحوا... ظلّموا أكثر مما أنصفوا؟؟ بمنطق هذه العقوبة التي لم تكن بقدر "الجرم" إذا سلمنا أصلاً بوجود جرم المرتكب، هل يستحق هؤلاء أن تُدق أعناقهم؟؟ أن يُجلدوا في الساحات العامة بتهمة الارتشاء وتدنيس العدالة وإشاعة المظالم والمفاسد بين الناس؟؟ لا طبعاً، فأقصى عقوبة يمكن أن تنزل بهذه الفئة إن نزلت بهم لأنهم في الغالب محصنون ضد كل مساءلة في المغرب هي توقيف لشهور محدودة أو "نفي" إلى محكمة في مدن الهامش.

إن قرارات عقابية على هذه الدرجة من الظلم تدل على أن المغرب لم يقطع بعد مع العدالة الانتقائية، لم يقطع بعد مع سياسة العصى والجزرة التي ينهاجها لمكافحة الطائعين ولجم من يقرر شق عصى التعليمات التي تعتبر أحد أهم آليات تسيير منظومة العدالة بالمغرب، فرغم كل الملايين التي تخصصها وكل اللغو الإعلامي الذي تثيره وزارة العدل في مناسبات عدة حول ورش إصلاح قطاع العدل في المغرب، فإنه يبقى مجرد هدر للمال العام ولغو بلا صدى على أرض الواقع؛ إلا إن كانت الوزارة تقصد بهذا الإصلاح الاستمرار في صناعة قضاة لا يهشون ولا ينشون" يكتفون بدور سيف الدولة المسلط على المغضوبين عليهم، قضاة "طيبون" أو "مواطنون صالحون" يسرون جنب الحائط من أجل "طرف الخبز"، قضاة/آلات

ينتجون ما تريده هي أن ينتجوه من أحكام حفاظا على تلك البركة الأسنة التي يسمونها استقرارا يعرف الجميع أن منظومة العدالة بالمغرب ليست استثناء من وباء الفساد الذي يعشش في كل دواليبها على غرار باقي القطاعات؛ ويأبى أن يغادرها في غياب إرادة سياسية حقيقية لأجل محاربتة، إرادة ضعيفة جدا ولا تستحضر أو تُغَيَّب مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في أورايش الإصلاح التي تطلقها، فهذا المبدأ هو أهم آلية يجب أن تتسلح به هذه الإرادة السياسية لإنجاح هذا الإصلاح، وواهم من يعتقد أن قرار عزل القاضي الهيني يدخل في إطار هذه المحاسبة أو أنه يستهدفه شخصيا.

إنه رسالة تهديد مباشرة من السلطة التنفيذية لكل شرفاء الوطن الذين يحملون على عاتقهم هم إصلاح ما يمكن إصلاحه في هذه المنظومة ولو بالقليل المتاح، قرار يؤكد لنا بالواضح والملموس أن علاقة وزارة العدل بالعدل في المغرب هي مجرد إشاعة فقط ما دام كل ذو ضمير حي يسهر على تطبيق العدالة؛ يشعر بالغبو التهديد من وزارة عاجزة حتى عن تطبيق العدل بين رجالها ونسائها.

خلاصة القول: مادامت السلطة التنفيذية في المغرب ترفض فك علاقتها الآثمة بالسلطة القضائية؛ فلا معنى لأي حديث السلطة عن إصلاح أو عدالة أو ديمقراطية... الحديث الذي ينتصر هنا هو حديثنا عن الاستقرار في ظل "قداسة" الفساد والاستبداد.

في النهاية عزلوه...

اكرام بن الشريف

برسالة اخبارية او بقرار مصادق عليه في مكان اخر قريب، عزلوه. عزلوا قاضيا لان واجب التحفظ، كما نعرفه عندنا، يقتضي احكاما تنزع نحو الفساد لا نحو النزاهة. عزلوه. و عزل النقاش حول من حرر الرسالة و سينتهي حيث بدأ او هكذا يأملون. و قبلها و بعدها يستفيد قضاة اخرون من ترقيات بالجملة. ما حدث لمحمد الهيني لا يمكن ان يمر دون ان نسال أنفسنا عن مآلات الأمور في المسار الانحداري في المغرب.

لعله واحد من الخطوط الحمراء الاخيرة و الكثيرة التي كانت تحمي اكدوبة إمكانية قضاء مستقل والتي تغطي ادعاء إرادة إصلاح قطاع تريده السلطة فاسدا. هذا الخط الأحمر كان متمثلا بسكوت القضاة و معهم الرأي العام عن محاكمات تدار فصولها، طوعا او قسرا، بمنطق التعليمات. صمت تعمق اكثر مع كل نازلة فساد او قضية رأي تلاها حكم جائر. و لعل القهر الذي تعرض له القاضي الهيني ابلغ دليل على

ثمن النزاهة المكلف. و في قرار القهر ذلك حتما، رسالة ترهيب واضحة العبارات للقضاة النزهاء في ممارسة مهنتهم.

هنيئاً لنا. لقد نجنا فعلا في تكريس سيناريو مستوحى من اكثر تجارب الاستبداد "نجاعة".

لم يعبر الرجل عن آراء تؤثر على سير القضايا التي يحكم فيها كما لم يناصر طرفاً على طرف آخر اثناء محاكمة ما. عبر محمد الهيني، و لم يكن الوحيد، عن رأيه في تراجع الأغلبية الحكومية عن مخرجات الحوار الوطني حول إصلاح العدالة. موقف اتهمته، على اثره، الفرق البرلمانية لاجزاب الأغلبية ب"كيل الاتهامات و الأحكام لممثلي الأمة". درس في السياسة. اجل. لا توافق بين منتخبينا الا في التحامل على قضايا الحق. و ان كنا نتساءل عن المعنى الدقيق لدولة القانون فالجواب بين أيدينا الان: انها كل شيء عكس الذي يجري "التأسيس" له اليوم. ضمان عدم إستقلالية القضاء لخدمة المصالح الفئوية، تعزيزاً لريع سياسي و اقتصادي. هنيئاً لنا. لقد نجحنا فعلا في تكريس سيناريو مستوحى من اكثر تجارب الاستبداد "نجاعة".

و الان و قد حصل الإجحاف و برر كما برر، يربك القاضي الهيني، بخروجه عن الصمت احتجاجاً على ما طاله من تعسف، يربك من وقع القرار و من باركه. فعندما يردد حقوقيون و مهنيون شعارات تنديد بقرار وزير العدل تموت مرة اخرى بعض من الامال او الاوهام المتبقية و المعقودة حول الحكومة. و كذلك تموت محاولات إقناع الرأي العام بواقعية الإصلاح.

لنعد لتساؤلنا المعهودة. هل يملك وزير العدل حقاً من الصلاحيات ما يخول له عزل قاض معين بظهير ملكي دون مراجعة قراره خارج اروقة وزارته؟ لمن ستحسب الخسارة إذن؟ في بلد يختار مواطنوه بين الدولة و من يمسك بها، تعتقد "السلطة" انها انتصرت على الحكومة. هنيئاً مجدداً. فهل عارض على الأقل احدهم "القرار" داخل الحكومة؟ ام ان فصول المعركة مع "السلطة" قد انتهت فعلاً منذ زمن؟ الاكيد ان حس المسؤولية الوطنية مفقود عند السلطة و عند من اتخذته حليفاً/عدواً لشرعنة ما تقوم به من انتهاك لمبادئ الديمقراطية. سيجد الوزير نفسه

مجددا يبرر الشيء و نقيضه عسى ان يرضى الفريق الحاكم بجهوده الحثيثة ما  
دامت تخدم الغرض المنشود.